

تبادل المعلومات، فالمبادرة الأمنية لمضيق مالقة التي تشاركها سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا ولدت شبكة خليج غينيا، التي عكست اهتمامًا كبيرًا بين الشركاء المحتملين.

تطابق المصالح الاستراتيجية لدول الشراكة، حيث يكمن مركز ثقل الشراكات البحرية الحالية في الترتيبات الثنائية للتنفيذ المنسق للإجراءات التكتيكية التي تدعم المصالح الأمنية المشتركة (على سبيل المثال: الحظر). هنا تبرز منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) باعتبارها النموذج الأمثل للتعاون بين الدول، حيث إن مدى وصول الناتو من حيث التعاون وتبادل المعلومات وتوحيد المعدات يتجاوز بكثير الإجراءات الشكلية لمعاهدة الناتو. فحتى في أوقات الخلاف، تتدرب القوات البحرية للناتو معًا. وفي العقد الماضي، شاركت في مجموعة كاملة من العمليات المشتركة في مهام الخليج العربي والبوسنة وبحر العرب، وعلى طول ساحل شرق أفريقيا، وإن لم يكن دائمًا كمهمات رسمية للناتو.

في المقابل، قد يؤدي تضارب المصالح إلى فشل الشراكات الأمنية البحرية، التي قد تكون أحيانًا ممتدة لسنوات. فعلى سبيل المثال، واجه التعاون البحري المغربي-الأمريكي تحديًا بسبب تشكيك وزارة الخارجية الأمريكية في مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، والتي تُشكل خطًا أحمر بالنسبة للحكومة المغربية، وهو ما أدى إلى إلغائها مناورة "الأسد الأفريقي" عام 2013، وبشير هذا الإلغاء إلى أن الاعتراف بالصحراء الغربية يمثل قضية أمنية وجودية للحكومة المغربية تفوق علاقة التعاون الأمني مع الولايات المتحدة.

انتشار العولمة والنمو المصاحب في التنقل والاتصالات، حيث تجد العديد من الدول في ذلك سببًا لإعادة توجيه نظرتها البحرية لكل من الدفاع عن الوطن والأمن العالمي للمجال البحري، خاصة ضد التهديدات الأصغر والأكثر تناثرًا، وهو ما يوفر مبررًا لتوسيع نطاق بعض مبادرات التعاون البحري لضم أطراف أخرى مثل خطة العمل المتوسطة (MSP).

الحاجة لتعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي في المجال البحري، حيث إن تعزيز اعتماد التقنيات الناشئة بالتوازي مع تحسين الأمن السيبراني في المجال البحري في بعض المناطق يُشكل حافزًا لتعزيز الوعي العام لوكالات الأمن المدنية والبحرية، التي لا تدعم العمليات الأمنية وجهود إنفاذ القانون فحسب، بل توفر أيضًا فرصًا جديدة لأشكال أكثر فاعلية من الأمن البحري.

على سبيل المثال، توجد حاليًا بيانات نوعية محدودة حول الأمن السيبراني في جنوب شرق آسيا أو تناول التقنيات الناشئة في القطاع البحري، ونظرًا للتفوق العالمي لبريطانيا وأستراليا في هذا المجال، وأهمية الإنترنت والتكنولوجيا لاستقرار المنطقة في المستقبل، فإن دمج الاعتبارات السيبرانية والتكنولوجية في ارتباطات الأمن البحري

محفزات الشراكات البحرية تعكس مبادرات الشراكة والتعاون البحري التي يتم إطلاقها في مناطق الممرات الملاحية ذات الأهمية للشحن العالمي، سواء على المستوى الإقليمي لمنطقة ما أو الدولي بالشراكة بين الدول الغربية وبعض الدول الإقليمية، حزمة من الفرص والمحفزات، من أبرزها:

حاجة منظمات الدفاع وإنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم إلى تطوير العلاقات والقدرات الأمنية للتعامل مع العناصر السياسية والإجرامية غير الحكومية (NSAS)، حيث قد ترى القوات البحرية، التي لديها تقليد طويل في التعاون مع الجيران والمنظمات الدولية والشحن التجاري الشرعي للحماية والسلامة في البحر، فائدة الشراكات لحماية مواردها الخاصة والتعامل مع الأنشطة غير القانونية.

ضمان حماية المجال البحري وتبادل المعلومات لمواجهة التهديدات من الفاعلين من غير الدول، حيث ترى بعض الدول في التعاون الدولي ضرورة لضمان حماية المجال البحري من التهديدات والأنشطة غير المشروعة، مثل القرصنة والإرهاب وتجارة المخدرات، بالإضافة إلى التهديدات من المنظمات من غير الدول. وتتطلب هذه الحالات تبادل المعلومات بين دولة ذات سيادة وأخرى لتسهيل ملاحقة منتهكي القانون. وقد تشكل دولتان مجاورتان أو أكثر دوريات مشتركة أو منسقة. على سبيل المثال، أنشأت بعض المناطق شبكات لتحقيق الوعي بالمجال البحري من خلال

شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يوفر فرصًا لزيادة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. ومن الممكن أن يساعد هذا النهج الاستراتيجي في موازنة الوجود الروسي والصيني المتزايد، وضمان احتفاظ الولايات المتحدة بنفوذ كبير على ديناميكيات التجارة العالمية.

تحديات تفعيل الشراكات

رغم نجاح عدد كبير من مبادرات وعمليات تنسيق التعاون البحري، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ إلا أن هناك تحديات وعراقيل أعاققت نجاح بعض المبادرات الأخرى وأدت إلى فشلها، من أبرزها:

عدم مراعاة الحساسية السيادية للدول تجاه الشراكات واسعة النطاق: تبرز مسألة الحساسيات الوطنية لدى عدد من الدول باعتبارها أحد التحديات التي تحول دون انخراطها في شراكات للتعاون الأمني البحري، خاصة إذا ما كانت هذه الشراكات تقودها دول من خارج الإقليم. هنا تبرز مبادرات التعاون التي فشلت الولايات المتحدة في تطويرها لاستقطاب القوى الإقليمية المطلة على مضيق مالقة، حيث رفضت حكومات كل من سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا اقتراح الأدميرال توماس فارجو، قائد قيادة الولايات المتحدة في المحيط الهادئ (PACOM) آنذاك، بأن تقوم البحرية الأمريكية بعمل بدوريات في المنطقة، نتيجة تزايد حوادث القرصنة في مضيق مالقة وتأثيرها على تدفقات الشحن والتأمين الدولية. في المقابل، طورت حكومات الدول الثلاث مبادرة أمن مضيق مالقة MSSI التي كانت ناجحة في القيام بدوريات وتبادل المعلومات من أجل تأمين المنطقة، مؤكدة أن الدوريات البحرية الأمريكية لن تكون ضرورية أو موضع ترحيب.

تصاعد المخاوف بشأن أهداف شراكات التعاون الأمني البحري: تنشأ بعض المخاوف لدى البلدان الإقليمية التي ترغب بعض القوى الدولية في اجتذابها كشركاء في مجال الأمن البحري، حيث تخشى من عسكرة مناطقها البحرية في إطار التنافس الدولي بين القوى الكبرى. على سبيل المثال، يعتقد بعض منتقدي الدور الأمريكي أن أي برنامج تقترحه الولايات المتحدة ليس سوى محاولة لتوسيع هيمنتها، كما أنهم يخشون من كونها تسعى فقط للحصول على معلومات استخباراتية لنفسها ولن تشارك المعلومات التي يتم التقاطها بواسطة نظام الوعي بالمجال البحري.

في هذا الإطار، تنشأ مخاوف لدى عدد من الدول الإقليمية إزاء إعلان الشراكة الأمنية البحرية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (AUKUS) التي تم إعلانها في سبتمبر 2021، لنشر الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. ويتمثل التخوف المهيمن في أن الترتيبات الأمنية الجديدة قد تكون حافراً لسباق تسلح نووي في المنطقة، وقد تستفز بعض الدول إلى التصرف بعدوانية، وخاصة في بحر الصين الجنوبي.

يوفر لكل من بريطانيا وأستراليا وجنوب شرق آسيا فرصًا كبيرة لبدء التعاون في الجهود العملية التي تكون قابلة للمشاركة وقابلة للتطوير، وهي بطبيعتها مدنية ولا تتطلب تحالفات سياسية كاملة منذ البداية.

التعامل مع شراكات الأمن البحري كخطوة لبناء الشراكات الإقليمية، إذ

تنظر بعض الدول لشراكات الأمن البحري باعتبارها نظامًا شاملاً وأن تحقيقها يعد خطوة حاسمة في بناء الشراكات الإقليمية. هنا يبرز ما دعا إليه في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، رئيس العمليات البحرية الأمريكية آنذاك، الأدميرال مايكل مولين، حيث دعا إلى نهج دولي تعاوني للأمن البحري، إذ رأى أن هذا المفهوم يمكن أن يجمع جميع الدول معًا لبناء شبكة بحرية عالمية - بما في ذلك تبادل المعلومات بين جميع المشاركين - من شأنها تعزيز الأمن في البحار وتمكين الازدهار العالمي والإقليمي والوطني من خلال التعاون الدولي، وهو النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة في شراكاتها البحرية عبر مبادرات التعاون المتنوعة في المناطق الجغرافية المختلفة.

على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة تستفيد من تبني نهج شامل يدمج الجهود الدبلوماسية، والاستثمارات في البنية الأساسية، وتعزيز التحالفات مع الدول الواقعة على طول الممرات البحرية الحيوية، وخاصة في منطقة البحر الأسود، فالبلدان المحيطة بالبحر الأسود، من جورجيا إلى رومانيا، بصدد الانضمام إلى منظمة حلف



اختلال الجوانب الفنية للشراكة: هناك عدة جوانب فنية يشكل عدم استيفائها تحديًا لبعض نماذج الشراكات الأمنية، أولها: مدى التنظيم، حيث يعد المجال البحري مساحة غير خاضعة للحكم، أو مساحة فوضوية، ورغم محاولات تطوير الكثير من القانون الدولي ليحكم المجال البحري، إلا أن وسائل الإنفاذ غالبًا ما تكون محدودة. ثانيها: قدرات الدول الفردية، والتي تختلف من الحكومات ذات القدرات العالية وذات القدرات البحرية الممتازة إلى الحكومات غير القادرة وذات القدرات البحرية الضعيفة أو غير الموجودة، ويبرز ذلك في حالات دول أفريقيا جنوب الصحراء. ثالثها: عمق المعلومات، والتي تستلزم معرفة موقع كل سفينة في العالم، وصولًا إلى الحالات المحددة لإيقاف السفن وصعودها للتفتيش حسب الظروف.

القيود المحلية للدول المشاركة: مثل التشريعات المحلية المتقدمة إلى حد ما بشأن تقاسم المعلومات الأجنبية، بالإضافة إلى عدم كفاية تبادل المعلومات المحلية وتخطيط البرامج، هذا فضلًا عن تدني الأولوية الممنوحة للتحديات غير التقليدية.

- صعوبة التوافق داخل الشراكات متعددة الأطراف: حيث يتمثل التحدي الذي يمثله الاتفاق المتعدد الأطراف، في الدخول في مفاوضات بيروقراطية مطولة، نتيجة صعوبة جعل جميع الأطراف تتفق على الشروط والأحكام المماثلة؛ وهي عملية شاقة في كثير من الأحيان. ويفضل الاتفاق الثنائي لأنه يُعجّل بعملية الموافقة بين الطرفين ويضع آلية لبدء التعاون.

عدم القدرة على كسب التأييد والشرعية الدولية: تواجه بعض الشراكات الأمنية تحدي عدم القدرة على كسب تأييد دولي واسع النطاق لفكرة شراكة الأمن البحري، وهي شرط مسبق حاسم الأهمية إذا أُريد لها أن تكون فعّالة، ويعتمد ذلك على قدرة المؤيدين على أن يثبتوا بشكل مقنع أن المصلحة المشتركة لجميع الدول تخدمها شراكة الأمن البحري. ولكي تنجح شراكة الأمن البحري، يجب على الدول إما أن تنظر إلى الشراكة على أنها متوافقة مع الأطر والقواعد القانونية الدولية القائمة أو على العكس من ذلك، أن تفهم أن مؤيدي شراكة الأمن البحري مستعدون للسعي إلى تعديل القواعد القانونية الواجبة التطبيق، إذا لزم الأمر، لاستيعاب شراكة الأمن البحري داخل الهيكل القانوني الدولي.

العسكري في الحقبة السوفيتية في أوروبا الوسطى والشرقية في أوائل 1990، زادت الولايات المتحدة الأموال في إطار عملية الشراكة من أجل السلام، ووصفت عملها بـ”مبادرة وارسو”، والتي دعمت بعد ذلك لأكثر من عقد ونصف التبادل العسكري الموسع للتبادلات والمناورات العسكرية بين أعضاء الناتو الجدد ومرشحي الشراكة من أجل السلام.

تأسيس سلطة تنسيق قوية ولا سيما على أعلى مستويات الحكومات المحلية للدول المشاركة، بحيث يمكنها ترتيب الحكم المناسب على جميع المستويات، لكي يضمن جهدًا استباقيًا ومنسقًا للتغلب على التحديات المحلية، مع توسيع التخطيط ودمج الأولويات المحلية والدولية.

التدريب المستمر لموظفي الدول الشريكة في شراكة أمنية بحرية، وهو أمر بالغ الأهمية للنجاح على المدى الطويل وبناء العلاقات والثقة التي تؤدي في النهاية إلى إقامة شراكات أمنية بحرية مع أكبر عدد ممكن من البلدان.

فرص الشراكة في البحر الأحمر

تعكس البيئة الأمنية لممر البحر الأحمر الذي يمثل 12% من التجارة العالمية حالة من الخصوصية، نظرًا لطبيعة الدول المشاطئة وما تشهده من اضطرابات سياسية أدت إلى تصاعد وتيرة الصراعات في تلك المنطقة، هذا فضلًا عن تزامم الأدوار الإقليمية والدولية للتنافس على النفوذ بتلك المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية.

ومع تصاعد وتيرة الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، ودخول جماعة الحوثي في اليمن على خط المواجهة بتهديد حركة الملاحة بهذا الممر الحيوي؛ أُعيد إلى طاولة البحث من جديد مسألة تشكيل تحالف بحري لمواجهة هذه التهديدات، فجاء الإعلان عن تحالف ”حارس الزدهار“ الذي دشنته الولايات المتحدة في ديسمبر 2023، لكنه واجه تباينًا في الرؤى والمواقف بشأن الانضمام إليه، سواء من حلفاء واشنطن في المنطقة (باستثناء البحرين) أو الحلفاء الأوروبيين، وكان المبرر لذلك النأي بأنفسهم عن الولايات المتحدة نتيجة المخاوف من أن المشاركة في تحالف تحت القيادة الأمريكية قد تزيد من خطر انجرار المشاركين في المهمة إلى صراع إقليمي في مواجهة إيران.

أضف لذلك التخوف من احتدام التنافس بتلك المنطقة، على نحو ستكون له تداعياته السلبية على الأمن القومي للدول الإقليمية المشاطئة، خاصة في ظل نية الولايات المتحدة تعزيز سيطرتها على نقاط الاختناق البحرية، التي تمثل أولوية طويلة الأمد لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط، في ضوء ما نصت عليه أحدث وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي نُشرت في أكتوبر 2022. هذا فضلًا عن التخوف من عسكرة

عائق تباين الذاكرة الثقافية والقيم بين

الشركاء المحتملين: هنا تبرز مثلًا شراكة التعاون بين السنغال والولايات المتحدة، حيث يستند الانزعاج السنغالي من “الأمن البحري” إلى تاريخ مشحون بالتعاون في مجال الأمن البحري مع الاتحاد الأوروبي. الأهم من ذلك، تضارب أساسي في المصالح بين السنغال والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالهجرة. ويستوجب هذا التحدي الحاجة إلى خبراء عسكريين إقليميين لتحليل مصالح كل دولة وفهمها، وتجنب الصراعات والسعي إلى المواءمة إلى أقصى حد ممكن.

أما على مستوى المتطلبات اللازمة لتفعيل شراكات الأمن البحري على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فمن أبرزها:

توفير كادر من المتخصصين والمدربين، والاستباقيين من العسكريين والمدنيين،

بحيث يكونون قادرين على العمل لغويًا وثقافيًا في المنطقة أو في وظائف التخطيط والتنسيق، ويلعب هذا العنصر دورًا أساسيًا في تجنب علاقات التعاون الأمني عدم الاستقرار، حيث يمكن أن يتم تقويضها إذا كان هناك عدم تطابق في المصالح، وهو ما يتطلب أن تتمتع قوات البحرية ومشاة البحرية بالخبرة المناسبة للتنقل بين الخطوط الحمراء.

يُعد التمويل الآمن والمستمر مكونًا

رئيسيًا لاستدامة وتعميق شراكات

الأمن البحري. على سبيل المثال، لتأمين الانتقال بعيدًا عن نماذج التدريب والتجهيز

اللازم، لتكون على غرار عملية "أتلانتا" التي تم إطلاقها عام 2008 في منطقة القرن الأفريقي، وكذلك بعثة المراقبة البحرية المؤقتة "أجينور" التي تم إطلاقها في عام 2020.

ختامًا، تعكس هذه المعطيات الضرورة الملحة للدول الإقليمية المشاطئة للبحر الأحمر لأخذ هذه التحولات الحادثة في الاعتبار، والعمل بشكل جاد نحو تطوير شراكة أمنية للتعاون البحري تأسيسًا على اعتبارات الأمن القومي لهذه الدول ومصالحها الحيوية بتلك المنطقة، وبما يجنب المنطقة مزيدًا من التصعيد والتوترات العسكرية، وذلك اعتمادًا على قدراتها الذاتية، وبحيث تكون مهمة الشركاء الدوليين تأتي في إطار رفع القدرات وتعزيزها على النحو الذي يساعدها في أداء مهمتها بالشكل الفعال.

وقد يساعد على ذلك الاستفادة من الخبرة الدولية لتجارب التعاون الأمني على النحو المبين سلفًا، وبما يتلاءم مع خصوصية البيئة الأمنية للبحر الأحمر، بحيث تأتي هذه الشراكة في إطار تدشين آلية مؤسسية تضيي الطابع المستدام لعملها وفقًا لقواعد منظمة لعملها بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي، والعمل على تجاوز العقبات التي اعترت المحاولات السابقة لتدشين مثل هذه الآلية، على غرار "مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" الذي تم توقيع ميثاق تأسيسه في يناير 2020.

وتعكس اللحظة الراهنة فرصة سانحة لتحقيق هذا التوجه، خاصة في ظل التعقيدات التي تعترى عمل المبادرات الأمنية التي تطلقها بعض القوى الدولية، لتثبت هذه الأحداث أهمية أن تكون المبادرة الإقليمية بالدرجة الأولى وفقًا لرؤية ومصالح دول الإقليم، على غرار مبادرة أمن مضيق مالقة التي أطلقتها دول ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، وانضم إليها بعد ذلك عدد من الدول الإقليمية الأخرى، بموجب اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا (ReCAAP).

المنطقة، خاصة في ظل تزايد التدخلات الإقليمية والدولية لإيجاد موطئ قدم عبر تأسيس القواعد العسكرية هناك، حيث تملك كل من الولايات المتحدة والصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، في حين تسعى روسيا إلى إنشاء قاعدة بحرية في بورتسودان على البحر الأحمر، بينما تدير الإمارات ميناء عدن، وكلاهما يحيط بمضيق باب المندب، ويسيطر الحوثيون على الساحل الغربي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه التخوفات تشبه تلك التي عبر عنها موقف أعضاء المبادرة الأمنية لمضيق مالقة التي تشاركها سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا، من ناحية رفض الشراكة مع الولايات المتحدة في تأمين المنطقة البحرية، وكذلك التخوفات الحادة للدول الإقليمية من إعلان الشراكة الأمنية البحرية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (AUKUS) التي تم إعلانها في سبتمبر 2021.

ومؤخرًا أطلقت دائرة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS) في 19 فبراير 2024، عملية عسكرية منفصلة (CSDP) كجزء من سياسة الأمن والدفاع المشتركة، وقد حظيت هذه المبادرة بالدعم السياسي